

بداية المجتهد

- (المسألة الثانية) اختلف العلماء فيمن أسلم على يديه رجل هل يكون ولاءه له ؟
فقال مالك والشافعي والثوري وداود وجماعة : لا ولاء له وقال أبو حنيفة وأصحابه : له ولاءه
إذا ولاءه وذلك أن مذهبهم أن للرجل أن يوالي رجلا آخر فيرثه ويعقل عنه وأن له أن ينصرف
من ولاءه إلى ولاء غيره ما لم يعقل عنه وقال غيره : بنفس الإسلام على يديه يكون له ولاءه .
فعمدة الطائفة الأولى قوله A " إنما الولاة لمن أعتق " وإنما هذه هي التي يسمونها
الحاصرة وكذلك الألف واللام هي عندهم للحصر ومعنى الحصر هو أن يكون الحكم خاصا بالمحكوم
عليه لا يشاركه فيه غيره : أعني أن لا يكون ولاء بحسب مفهوم هذا القول إلا للمعتق فقط
المباشر . وعمدة الحنفية في إثبات الولاة بالموالاة قوله تعالى { ولكل جعلنا موالى مما
ترك الوالدان والأقربون } وقوله تعالى { والذين عاقت أيمانكم فآتوهم نصيبهم } . وحجة
من قال : الولاة يكون بنفس الإسلام فقط حديث تميم الداري قال " سألت رسول الله ﷺ عن المشرك
يسلم على يد مسلم ؟ فقال هو أحق الناس وأولاهم بحياته ومماته " وقضى به عمر بن عبد
العزير . وعمدة الفريق الأول أن قوله تعالى { والذين عاقت أيمانكم } منسوخة بآية
المواريث وأن ذلك كان في صدر الإسلام وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الولاة ولا هبته لثبوت
نهيه E عن ذلك إلا ولاء السائبة